الملحق 3 على الويب:

آخر المعلومات بشأن منتدى العلوم والابتكار، وقيادة منظمة الأغذية والزراعة لمساعي إعادة توجيه الدعم الغذائي والزراعي من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية، وتعاونها مع تلك المساعي

آخر المعلومات بشأن منتدى منظمة الأغذية والزراعة للعلوم والابتكار

1- عُقد المنتدى الأول من نوعه للعلوم والابتكار في الفترة من 17 إلى 21 أكتوبر/تشرين الأول 2022 في المقر الرئيسي للمنظمة، وسلّط الضوء على المكانة المركزية التي تتبوأها العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية. وعرض المنتدى آخر المستجدات في مجالي العلوم والابتكار، واستكشف التطورات العلمية الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشجّع الحدث، الذي جمع خبراء رائدين في مجالي العلوم والابتكار في العالم، على اعتماد طائفة متنوعة من وجهات النظر القائمة على العلوم، وبالتالي تسهيل ترشيد النقاش وشموله.

2- وقد نُظم منتدى العلوم والابتكار لعام 2022 بالتزامن مع منتدى الأغذية العالمي ومنتدى الاستثمار الخاص بمبادرة العمل يدًا بيد، باعتبارها ثلاثة مسارات متباينة، ولكنها مترابطة ومتسقة في الوقت نفسه. وترأّس اللجنة التوجيهية غير الرسمية لمنتدى العلوم والابتكار رئيسة العلماء في المنظمة وتألّفت من علماء وخبراء فنيين معروفين. وقد أتاحت هذه اللجنة ريادة فكرية وعملت كمجلس استشاري للإشراف على إعداد برنامج المنتدى، الذي اتسم بالتنوع وتناول التحديات السياساتية والعلمية والتعليمية الرئيسية والحلول والفرص لتحويل النظم الزراعية والغذائية. ويسّرت حوارات معمّقة بين قادة الفكر الحاليين والمستقبليين وواضعي السياسات، والخبراء العلميين.

3- وتجلّت أهداف منتدى المنظمة للعلوم والابتكار في ما يلي: (1) تبادل الخيارات القوية القائمة على العلوم والأدلة من أجل إيجاد نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة؛ (2) ومساعدة البلدان في اتخاذ قرارات مستنيرة في ما يتعلق بالإبداع المشترك والتكيّف واعتماد التكنولوجيات والابتكارات المناسبة والمحدّدة السياق؛ (3) واستكشاف التطورات العلمية والتكنولوجية والمخاطر والفرص المرتبطة بها؛ (4) وتعزيز التواصل العلمي الفعال، بما في ذلك من خلال المشاركة في المسائل المثيرة للجدل؛ (5) وتحليل الخيارات من أجل تعزيز عملية صنع القرارات القائمة على العلوم والأدلة.

4- وتمثلت النتائج المحددة في قيام أكثر من 300 شخص مدعو من العلماء وواضعي السياسات والمهنيين في مجال التنمية وممثلي منظمات المجتمع المدني وأعضاء المنظمة بتقديم واستكشاف التطورات الأخيرة في مجالي العلوم والابتكار، وتبادل الخبرات مع أكثر من 000 10 مشارك انضموا إلى المنتدى بالوسائل الافتراضية و000 2 مشارك انضموا إلى المنتدى حضوريًا في المقر الرئيسي للمنظمة وفي المكاتب الإقليمية. وتخلّلت المنتدى 39 جلسة، نُظمت في الفترة من 17 إلى 21 أكتوبر/تشرين الأول 2022؛ وتضمن مائدة مستديرة لكبار العلماء في الأمم المتحدة، وجلسة وزارية رفيعة المستوى، و10 أحداث خاصة، و6 أحداث مواضيعية، و10 أحداث رئيسية، و8 أحداث موازية، وجلسات تفاعلية لفرق الخبراء، حلّلت الخيارات المتاحة لتعزيز صنع القرارات القائمة على العلوم والأدلة. وإضافة إلى ذلك، تم تنظيم أكثر من 95 حدثًا جانبيًا افتراضيًا بشكل مستقل في الفترة من 12 إلى 14 أكتوبر/تشرين الأول 2022 من قبل الأوساط الأكاديمية ومعاهد البحوث والمنظمات الدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاعين العام والخاص التي تمثل جميع الأقاليم.

5- وكانت مواضيع جلسات المنتدى متسقة بشكل وثيق مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031، واستراتيجية المنظمة للعلوم والابتكار، وشاركت قاعدة أدلة تتعلق بالقوة التحويلية للعلوم، والتواصل العلمي، والتفاعل بين العلوم والسياسات والمجتمع، والاستثمارات في البحوث من أجل التنمية، وعلوم البيانات واستخدام البيانات، ونهج صحة واحدة، والتحوّل الأزرق، والعلوم والابتكار لربط الغابات والناس، والتحول المستدام لقطاع الثروة الحيوانية، والفاقد والمهدر من الأغذية، وإدارة التربة والمغذيات النباتية، والأنماط الغذائية الصحية، والعمل المناخي من أجل نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة. وأما الأحداث الخاصة فقد عرضت نتائج شراكات المنظمة مع نظم البحوث الوطنية، وسلّطت الضوء كذلك على إجراءات ملموسة على المستويين الإقليمي والقطري لدعم صنع قرارات مستنيرة.

6- وشهد المنتدى تنظيم معرض عرض الأساليب والتقنيات المختبرية، وتضمن جولة افتراضية لمرافق البحوث في المركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعرض مقاطع فيديو ومنشورات تبين أعمال منصة الزراعة المدارية وحافظة الخدمات الرقمية. وعُرضت الرسائل الرئيسية للمنتدى ورسائل الخبراء الفيديوية ومقابلات بالفيديو مع العلماء، وصور المنتدى في مقالات إخبارية وقصص وألبومات على فليكر وتغريدات وقنوات أخرى للتواصل الاجتماعي وصلت إلى أكثر من 12 000 مستخدم خلال أسبوع المنتدى.

إعادة توجيه الدعم الغذائي والزراعي من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية

7- إن آخر التحديثات بشأن حالة الأمن الغذائي والتغذية حول العالم، المعروضة في إصدار عام 2022 من تقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم*، تظهر أنّنا لا نسير على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة – وهو هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. كما أن معدل الجوع قد ارتفع في عام 2021، وهو عام عانى فيه من الجوع ما بين 702 و828 مليون شخص. وإضافة إلى الجوع، افتقر أكثر من 2.3 مليار شخص في العالم إلى الأغذية الكافية في عام 2021، وعجز نحو 3.1 مليار شخص عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020. ويهدّد استمرار جائحة كوفيد–19 وحالات الطوارئ الأخرى، مثل الصراعات والأزمات المناخية، إحراز التقدم في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

8- وبات تحويل النظم الزراعية والغذائية، أكثر من أي وقت مضى، مسألة ضرورية من أجل وضعنا على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ولكن سياق الركود الحالي يجعل من الصعب للغاية بالنسبة إلى الحكومات أن تدعم تحويل النظم الزراعية والغذائية وتستثمر فيه. وما فتئت المنظمة تحلّل طريقة دعم الحكومات لقطاع الأغذية والزراعة من أجل فهم كيفية الاستفادة بشكل أفضل من ميزانياتها العامة.

9- وليس الدعم العام للأغذية والزراعة بمسألة جديدة بالنسبة إلى المنظمة. فالمنظمة هي منذ عدة سنوات أحد أعضاء اتحاد الحوافز الزراعية (Ag-Incentives Consortium) – وهو اتحاد للمنظمات الدولية يعمل على قياس بيئة السياسات من أجل الزراعة، ويهدف إلى النهوض بجودة تدابير الدعم العام وتغطيته حول العالم. وتحقيقًا لهذه الغاية، تتعاون المنظمة مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية (IADB)، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع ذلك، لم يتبوأ الدعم العام للأغذية والزراعة مكانة عالية في جدول الأعمال العالمي إلّا مؤخرًا.

10- وتؤدي المنظمة دورًا قياديًا في هذه المناقشة العالمية. ففي عام 2021، قادت المنظمة إعداد التقرير بعنوان "فرصة بمليارات الدولارات – إعادة توجيه الدعم الزراعي من أجل تحويل النظم الغذائية"، الذي نُشر بالاشتراك والتعاون

مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد شكّل هذا التقرير نقطة تحوّل، إذ أظهر أن المزارعين كانوا في غالب الأحيان مستهدفين بشكل فردي من خلال الدعم الزراعي، وتلقوا 540 مليار دولار سنويًا، في المتوسط، خلال الفترة 2013–2018. وتتسبب جزء كبير من هذا الدعم في اختلالات وخلّف أضرارًا بيئية واجتماعية. ولذلك، دعا التقرير إلى اتخاذ إجراءات على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية من أجل التخلّص بشكل تدريجي من حصة الدعم الضار، وذلك بهدف إعادة توجيهه نحو الاستثمارات في السلع والخدمات العامة في مجال الزراعة، مثل البحث والتطوير والبنية التحتية.

11- وأعقب التقرير المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة صدور عدة دراسات وتقارير. وفي حين قدمت هذه التقارير رؤى مهمة على مستوى السياسات بشأن جهود إعادة توجيه الدعم، فإنها ركّزت في الغالب على الآثار على المناخ والبيئة، وبدرجة أقل على مدى المساهمة الفعلية لإعادة توجيه الدعم العام في خفض كلفة الأغذية المغذية وزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية.

12- ولسد هذه الفجوة المعرفية، اضطلعت المنظمة مرة أخرى بدور قيادي ونشرت، بالتعاون الوثيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، إصدار عام 2022 من تقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم* تحت عنوان "إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحميل كلفة الأنماط الغذائية الصحية". ويرسم التقرير صورة أكثر اكتمالًا، مشيرًا إلى أن الدعم العالمي للأغذية والزراعة قد بلغ 630 مليار دولار أمريكي سنويًا في المتوسط خلال الفترة 2013–2018. واستحوذ المنتجون على حصة الأسد من مجمل الدعم المقدم في العالم – حوالي 70 في المائة. وذكر أن الحكومات تنفق سنويًا نحو 111 مليار دولار أمريكي لتوفير الخدمات العامة للقطاع، بينما تلقى مستهلكو الأغذية 72 مليار دولار أمريكي في المتوسط سنويًا. ويأتي معظم الدعم الذي يحصل عليه المنتجون من خلال حوافز الأسعار، بما في ذلك التدابير الحدودية المفروضة على الواردات والصادرات (مثل تعريفات الاستيراد، والحصص، وضرائب التصدير، وأوجه الحظر أو الترخيص، وما إلى ذلك) وضوابط أسعار السوق (مثل الأسعار المفروضة التي تشتري بها الحكومات الأغذية من المزارعين أو سياسات الأسعار الدنيا للمنتجين).

13- ويوضح التقرير أيضًا المسارات التي يؤدي من خلالها الدعم الحالي للأغذية والزراعة إلى رفع الكلفة النسبية للأغذية المغذية وتشجيع الأنماط الغذائية غير الصحية. ويقدّم إرشادات بشأن المجموعات البديلة من دعم سياسات الأغذية والزراعة التي يمكن أن تساعد على خفض كلفة الأغذية المغذية، وكذلك بشأن الطريقة التي يمكن من خلالها إدارة المقايضات الناشئة من أجل ضمان أن تكون النظم الزراعية والغذائية ليست أكثر كفاءة فحسب، بل أكثر شمولًا وقدرة على الصمود واستدامة. ويشير التقرير إلى أن إعادة توجيه التدابير التجارية والإعانات المالية سوف يتطلب مراعاة التزامات البلدان ودرجات مرونتها بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية. وسيتعين على واضعي السياسات أيضًا التأكد من أن المزارعين لا يواجهون قيودًا على الموارد من أجل التخصص في إنتاج أغذية مغذّية. ولتجنب إلحاق الضرر بالمزارعين والإنتاج، سيتعين على الحكومات زيادة الإعانات المالية للمستهلكين، وليس نقل الإعانات من المنتجين إلى المستهلكين. وفي البلدان المنخفضة الدخل، سيتعين على الحكومات، بمساعدة التمويل الإنمائي الدولي، أن تنفق المزيد على توفير الخدمات العامة وفقًا للأولويات (بما في ذلك البحث والتطوير والبنية التحتية وما إلى ذلك) لسد الفجوات الإنتاجية لإنتاج أغذية مغذّية والسماح بتوليد الدخل من خلال تحويل النظم الزراعية والغذائية، ما يخفّض كلفة الأنماط الغذائية الصحية ويزيد القدرة على تحملها.

14- وتنتقل المنظمة الآن من التوصيات العالمية إلى تقديم الدعم السياساتي على المستوى القطري. وقد بدأ برنامجها المسمى "رصد وتحليل السياسات الغذائية والزراعية (MAFAP)" في دعم الحكومات في ثمانية بلدان أفريقية في جنوب الصحراء الكبرى للاستفادة بشكل أفضل من دعمها العام ومواردها من أجل تسريع وتيرة تحويل النظم الزراعية والغذائية بطرق تساعد أيضًا على زيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. وفي حالة إثيوبيا، على سبيل المثال، أوضحت المنظمة مؤخرًا أن إعادة تخصيص للميزانية الحالية لجعلها أمثل من شأنها أن تزيد من الإنتاج الزراعي والغذائي، حيث سيكون أكثر من 2.3 مليون إثيوبي قادرين على تحمل كلفة نمط غذائي صحي، وسيتم خلق ما يقارب 500 000 فرصة عمل، وإنتشال 450 000 إثيوبي من براثن الفقر. وستحتاج المنظمة إلى تعبئة الموارد لكي تتمكّن من زيادة التغطية القطرية عند تقديم هذا الدعم الفني.